م وما يعم العقد ايضا فيه نظر وعلي كل منهما فيفارق امتناع شد
طرف ردايه او عقده بطرفه الاخر بانه حينيذ مستمسك
بنفسه فاشبه المخيط بخلافه هناك فان استمساكه بواسطة
الازار ثم رايت بعض للشايخ يفرق بذلك وظاهره انه ليس المراد
به الغرز لانه لا يسمى شد امع انهم ذكروه ايضا وقد يقال
الربط والعقد اخوان في الحكم ولهذا هما في طرف الرداء فيجب
ان يكون المراد بالشد ما يعم العقد اذ لا يمكن حمله علي الربط
فقط لان العقد مثله في الحكم فاذا ابيح احدهما ابيح الاخر
فليتامل وسيف تقلده ولو بلا حاجة وهيا او منطقة
شده علي وسطه وخاتم لبسه كما في شرح المهذب ومناسك
ابن الصلاح او نعل قال الزركشي والمراد به التاسومة قال
ويلحق بها القبقاب لانه ليس بمخيط وقيد بعضهم القبقاب
بما لا يكون عريض السير بحيث يستر جميع الاصابع والاصح
وبالرجل المراة فلها لبس ما عدا القفاز من المخيط وما في معناه
ولو خرقة شدتها علي يديها اخذا من عموم وجوب الفدية
عليها بذلك كما هو المذهب في الروضة كاصلها اذ حيث انتفت
الفدية ثبت الجواز الا فيما استثني الا القفاز وقضية ذلك
انه يحرم علي الرجل شد خرقة علي يده وبه صرح ابن الورد
فقال فيما يحرم علي الرجل كلبس لجبته وشد يده وسكت
عليه شيخ الاسلام فاذا قابينه وبين المراة فان المنهي عن لبسه
يخ حقه اكثر منه في حقها لكن فيما علله به من انه شبيه بالقفاز

نظر

نظر اذ لو كان ذلك حرم عليها ايضا الا ان يقال لما كان اللبس
في حقها اكثر لم يحرم عليها الا القفاز ان حقيقة لا ما شابهها ايضا
بخلاف الرجل والاوجه ان يعلل ذلك بانه في معني عقد الرداء
وبالعادة ما لو القي علي نفسه قبا او فرجيه وهو مضطجع
اذا كانت بحيث لو قام او قعد لم تستمسك عليه الا بمزيد
امر او ارتدي او اتزر بقميص او سراويل او ادخل يده في كم
قميص منفصل او رجله في ساق الخف لا في قراره والثاني تغطية
الراس من الرجل يعني ستر ها كلها او بعضها حتي البياض ورا
الاذان كما قال الرويا ني انه يجب عليه الفدية بتغطيته
وقال النووي انه ظاهر وان قال الاذرعي فيه وقفة من جهة
العرف لانه يعد حاسرا بخلاف نفس الاذن اذ ليست منها كما صرحوا
به في الوضوء بما يعد ساترا عرفا ولو شفافا وان لم يكن ساترا في
الصلاة لان المدار فيها علي ما يستر حقيقة وهاهنا علي ما
يعد ساترا لانه به يحصل الترفه المجتنب هاهنا وان لم
يحط بها العصابة اي عريضة كما في شرح المهذب احترازا عما
في معني المخيط ومرهم وطين وحنا لا لخوما ولو كدرا كما هو
ظاهر اطلاقهم لانه لا يعد ساترا وان كان ساترا حقيقة
ولهذا كفي في الصلاة نعم ان صار ثخينا لا تصح الطهارة به
بان صار يسمي طينا فظاهر انه يمتنع وعسل وليس كما في البيان
عن الشافعي قال شيخ الاسلام ويجب حملها علي غير الثخينين
وحيط وهو دح وان مسه وقصد به الستر حينيذ علي ما هو

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)